تداعيات العقوبات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد السوري خلال الفترة (2011-2020)

تحديات وآفاق

إعداد

د. جنان يوسف

كلية العلوم السياسية- جامعة دمشق

الملخص

تأثر الاقتصاد السوري بشكل كبير بعد العام 2011، نتيجة العقوبات الاقتصادية غير الشرعية المفروضة على سورية من قبل العديد من الدول والمنظمات حول العالم، متوجة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية منذ الأيام الأولى لاندلاع الحرب، بالإضافة إلى العقوبات المفروضة من الاتحاد الأوروبي والدول العربية وغيرها، فضلاً عن الآثار أو الأسباب الداخلية التي زادت من حدة الأزمة كالإرهاب والجماعات المتطرفة، وهجرة تنظيم القاعدة إليها واحتلال القوات الأجنبية لبعض الأراضي، وتدمير المدن الصناعية والمنشآت السياحية وغيرها.

من هذا المنطلق يرتكز البحث على تداعيات العقوبات الاقتصادية الدولية على سورية خلال الفترة (2011-2020) حيث أن الهدف من هذا البحث تحليل أشكال العقوبات الاقتصادية وبيان أثرها على بعض القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى عرض أهم التحديات التي أوجبتها العقوبات الاقتصادية مع اقتراح الحلول لمواجهتها.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السوري- العقوبات الاقتصادية الدولية- مواجهة العقوبات الدولية.

المقدمة:

تعرف العقوبات الاقتصادية الدولية بأنها وسيلة ضغط إيجابية أو سلبية تهدف إلى الحصول على تغيير في السلوك السياسي الدولي للدولة المعاقبة، هذه العقوبة يمكن أن تتدرج من التهديد البسيط إلى مقاطعة كلية أو شاملة للعلاقات الاقتصادية بين المعاقب والمستهدف، وبالتالي تلجأ العديد من الدول وخاصة الكبرى أو ذات النفوذ منها إلى فرض عقوبات اقتصادية بحق الدول التي لا تتوافق معها في التوجه أو تكون مناهضة لها أو تسعى إلى تهديد أمنها القومي، وذلك لوضع عصاة في عجلة نموها الاقتصادي.

من هذا المنطلق مست العقوبات الاقتصادية أهم قطاعات الدولة السورية بشكل مباشر مثل قطاع الإنتاج، وقطاع العمل، والقطاع الصحي، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير مقارنة بالسنوات ما قبل عام 2011، وازداد معدل البطالة بشكل متسارع حتى وصل إلى ذروته بحلول العام 2015، الأمر الذي أدى بدوره إلى تدهور القطاع الصحي، والتي كانت سورية تحقق فيه معدلات عالية من حيث جودة الخدمات ومستواها العلمي والتطبيقي.

هذا الأمر فرض على سورية جملة من التحديات على كافة الأصعدة الداخلية والخارجية، والتي مست بدورها مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد، وباتت تحتاج إلى خطط إصلاحية واضحة المعالم والأهداف تستند على أسس علمية حقيقية، لتجاوز هذه المحنة وفق القدرات والإمكانات المتاحة وبأسرع وقت ممكن، بما يضمن الحد من التدهور الاقتصادي وتضرر القطاعات الاقتصادية، واستمرار عملية النمو والتنمية داخل الدولة.

أولاً–أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في عدة نقاط هامة أبرزها:

• التعريف بمفهوم العقوبات الاقتصادية، والأهداف التي تسعى إليها، فضلاً عن الآثار التي تترتب عليها.

• تحديد أشكال العقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها سورية من قبل العديد من الأطراف الدولية، كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومن بعض الدول العربية.

• دراسة مدى تأثير العقوبات الاقتصادية على أهم القطاعات الاقتصادية فيها، كالقطاع الصحي، والناتج المحلي الإجمالي الذي يشكل اللبنة الأساسية في عملية النمو والتنمية وتحقيق رأس المال.

• تبيان التحديات التي فرضتها العقوبات الاقتصادية على سورية على كافة الأصعدة الداخلية والخارجية للدولة، مقترنة بأهم الحلول والمقترحات الواجب تطبيقها للحد من آثار هذه العقوبات، والتغلب عليها، وبالتالي المضي في عملية الإنتاج والتنمية.

ثانياً– مشكلة البحث وتساؤلاته:

تكمن إشكالية البحث في معرفة طبيعة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، ومدى تأثيرها على القطاع الاقتصادي السوري، الأمر الذي أدى إلى إحداث خلل كبير في معدلات التنمية الاقتصادية، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى مستوياته، فضلاً عن تزايد معدلات البطالة بشكل كبير، وتأثيرها بشكل سلبي على القطاع الصحي السوري، وإحداث فجوة كبيرة في مستواه الحالي، إضافةً إلى معرفة أهم التحديات التي أفرزتها العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، وكيفية سبل المواجهة، والتصدي لها.

وللإحاطة بهذه الإشكالية برز تساؤل رئيسي لدى الباحث مفاده "ما هو تأثير العقوبات الاقتصادية على الدولة المستهدفة"؟ ونتج عنه عدة تساؤلات فرعية:

- كيف أثر تدرج العقوبات الاقتصادية على أداء وفاعلية الاقتصاد السوري؟
- ما هي آثار العقوبات الاقتصادية على القطاع الاقتصادي في سورية؟
- ما الاستجابات التي أنتجتها التحديات التي فرضتها العقوبات الاقتصادية على سورية؟

ثالثاً– فرضيات البحث

يقوم البحث على فرضية رئيسية، مفادها "تؤدي العقوبات الاقتصادية دوراً مؤثراً في تقييد سلوك الدولة المستهدفة سياسياً واقتصادياً. وتتفرع هذه الفرضية إلى عدة فرضيات فرعية هي:

• تنوع وتحول العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية أدى إلى تراجع فاعلية وأداء الاقتصاد السوري.

• تزايد حجم العقوبات الاقتصادية أفرز تداعيات سلبية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية في سورية.

• التحديات التي فرضتها العقوبات الاقتصادية في مجال إعادة الإعمار، وبناء الاقتصاد الوطني نتج عنه وجود استجابة في إعادة التوجهات الاقتصادية لسورية.

رابعاً– أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

• التعريف بمفهوم العقوبات الاقتصادية وأنواعها وآثارها

• تحليل أشكال العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية.

• بيان أثر العقوبات الاقتصادية على أهم القطاعات الاقتصادية/ العامة في الدولة (الصحة، الناتج المحلي الإجمالي)

• عرض أهم التحديات التي أوجبتها العقوبات الاقتصادية، مع اقتراح الحلول والسبل اللازمة لمواجهة هذه العقوبات، والتصدي لها، والقضاء عليها، واستمرار عملية النمو والتنمية.

خامساً– منهجية البحث:

المنهج الوصفي التحليلي: تم استخدام المنهج الوصفي بأسلوب أو أداة تحليلية، نظراً لطبيعة الدراسة التي تقوم على توصيف الإطار العام للعقوبات الاقتصادية الدولية، وأنواعها، وتحليل منعكساتها على الاقتصاد السوري، مما يتيح الوصول إلى جملة من النتائج الموضوعية، إضافة إلى وصف وتحليل أهم التحديات الاقتصادية التي أفرزتها العقوبات سالفة الذكر.

المنهج التاريخي: اعتمد الباحث المنهج التاريخي من خلال توصيفه لطبيعة العلاقات السورية مع الدول أو الأطراف الدولية المتخذة عدداً من العقوبات المجحفة بحقها.

المطلب الأول: مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية وتطورها

يعد موضوع العقوبات الاقتصادية الدولية من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الدولية وذلك نظراً لأهميته من جهة، حيث تعد العقوبات الاقتصادية الدولية كأداة وآلية غير عسكرية يلجأ إليها مجلس الأمن للمحافظة على السلم والأمن الدوليين في حال تهديدهما، ويظهر استخدام هذه الآلية في الكثير من الأزمات الدولية. ومن جهة ثانية لما تحتله العقوبات الاقتصادية الدولية من دراسة وتحليل من طرف فقهاء القانون ورجال السياسة والاقتصاد، وذلك لتعدد مضامينها ونظرة كل طرف لها من زاوية معينة قصد تبرير اللجوء إليها أو أهميتها أو تمييزها عما يشابهها أو غيرها من الأسباب الأخرى.

- تعريف العقوبات الاقتصادية الدولية:

لعبت العقوبات الاقتصادية دوراً هاماً في السياسة الخارجية للدول، حيث يتم استخدام العقوبات بواسطة عدد من الدول لتحقيق أهداف معينة.

ويختلف تعريف العقوبات الاقتصادية باختلاف المهتم بالموضوع، فكل من الاقتصادي والسياسي والحقوقي يعطي تعريفاً يتناسب من وجهة نظره. فالاقتصادي ينظر إلى العقوبات الاقتصادية من حيث صلتها بنشاط اقتصادي يتجاوز الحدود الوطنية للدولة، والسياسي ينظر إليها على أنها ضغوط سياسية، والحقوقي يبحث في مشروعيتها ضمن أحكام القانون الدولي أي إن كانت تتم في إطار قواعد القانون الدولي.

اختلف الفقهاء في الاتفاق على تعريف محدد للعقوبات الاقتصادية فقد اعتبرها "بلانس هارد جين – مارك" ((Blanchard Jean– Marcأنها: "أداة قسر وإكراه في السياسة الخارجية للدول التي تنتهك العلاقات الاقتصادية الطبيعية على دولة أخرى من أجل حمل الدولة المستهدفة على أن تغير سلوكها"، في حين أن بعضهم يراها عبارة عن وقف العلاقات التجارية مع دولة أخرى أو أفراد أو جماعة لتحقيق أهدافها في وقتي السلم والحرب" (حجازين، 2021).

وقد عرفت محكمة العدل الدولية الجزاءات بأنها عبارة عن " التدابير التي يتخذها المجلس طبقاً للمواد (39–41–42) من ميثاق الأمم المتحدة ضد الدولة التي تنتهك أو تهدد بانتهاك تعهداتها الدولية وبشكل يهدد السلم والأمن الدوليين.(شملاوي، 2002).

يتبين من خلال التعاريف السابقة أنّ العقوبات الاقتصادية تشكل وسيلة ضغط اقتصادية تستخدمها دولة ما أو مجموعة من الدول للتأثير في سلوك دولة أخرى أو مجموعة أخرى من الدول. ولكن بالرغم من وجود هذه الصفة في أغلب تعريفات العقوبات الاقتصادية إلا أنّ الهدف من هذه العقوبات الاقتصادية والتفاوت الكبير في تحديد الهدف منها يختلف باختلاف نظرة كل طرف لها. فمنهم من يرى أن الهدف من العقوبات هو تطبيق القانون الدولي، ومنهم من يرى أنها وسيلة إخضاع دولة ما لسياسة دولة أخرى، هذا التفاوت الكبير في تحديد الهدف من العقوبات الاقتصادية يرجع إلى نظرة وموقف كل طرف لها.

ومنه يجد الباحث أن العقوبات الاقتصادية عبارة عن إجراء قانوني سياسي اقتصادي تتخذه دولة. أو مجموعة دول ضد دولة أو مجموعة دول أخرى، وذلك بغية إجبارها على تغيير سلوكها إزاء قضية معينة دون اللجوء إلى الأدوات العسكرية لتغيير سلوكها تجاه القضية سالفة الذكر.

المطلب الثاني: أشكال العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على سورية

منذ العام ٢٠١١ تم فرض العديد من العقوبات الدولية على الدولة السورية، وقد شملت هذه العقوبات بشكل عام، العقوبات المالية (مثل تجميد الأموال والأصول وحظر التمويل)، عقوبات اقتصادية (مثل القيود المفروضة على استيراد أو تصدير سلع وخدمات معينة، كالعقوبات المفروضة على المنتجات النفطية السورية)، العقوبات المتعلقة بحركة الأشخاص (مثل فرض حظر سفر على العديد من المسؤولين ورجال الأعمال السوريين ومنعهم من دخول العديد من الدول)، وأخيراً العقوبات الدبلوماسية (كقيام العديد من الدول بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع سوريا). وقد تم فرض هذه العقوبات من قبل منظمات دولية كالاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية أو بشكل فردي من قبل بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا.

وبناءً عليه سيتطرق الباحث إلى العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبعض من الدول العربية على سورية.

-العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 20 حزمة من العقوبات منذ عام 2011 وحتى عام 2020، وتنوعت تلك العقوبات بين تجميد الأرصدة المالية في البنوك العالمية، ومنع دخول شخصيات سورية إلى الدول الملتزمة بتطبيق العقوبات، والحيلولة دون تصدير السلع والمواد الغذائية وغير الغذائية إلى سورية، وعقوبات تشمل المجالات المالية والطاقة والنفط. ومن أبرز العقوبات الأمريكية التي فرضت على سورية خلال الفترة 2011_2019: (أبو دست، المرعي، 2021)

1_ في آب 2011، وسعت العقوبات لتشمل حظر الاستثمارات الجديدة في سورية من قبل أي شخص أمريكي، والاستكشاف، أو إعادة الاستكشاف، أو البيع، أو التوريد المباشر أو غير المباشر، من الولايات المتحدة الأمريكية ومن قبل أي شخص أمريكي، أو استيراد النفط أو المنتجات النفطية من منشأ سوري إلى داخل الأراضي الأمريكية أو أي صفقة أو تعامل من قبل شخص أمريكي بالنفط أو المنتجات النفطية من منشأ سوري أو ما يرتبط بها.

2_ القانون الصادر عن مجلس الشيوخ برقم ((S.1472بعنوان "قانون عقوبات سورية لعام 2011 "، والذي يمنع الشركات التي تقوم بنشاطات تجارية في قطاع الطاقة السوري من الوصول إلى المؤسسات المالية الأمريكية، ويشترط على المقاولين الأمريكيين تقديم شهادات تثبت عدم انخراطهم في نشاطات خاضعة للعقوبات.

3_ العقوبات المطبقة من قبل "مكتب ضبط الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية"، والتي تستهدف كبار المسؤولين الحكوميين السوريين ورجال الأعمال إضافة إلى كيانات مثل: المصرف التجاري السوري والمصرف التابع له (المصرف السوري اللبناني)، وشركة "سيريتل" للاتصالات، الشركة السورية للنفط، الشركة السورية للغاز، المؤسسة العامة للنفط (آب 2011) ومؤسسة الإسكان العسكرية والمصرف العقاري (كانون الأول 2012).

4_ قانون قيصر، والذي أقره مجلس النواب الأمريكي في كانون الثاني 2019، وصادق عليه الكونغرس الأمريكي والرئيس "ترامب" في كانون الأول من العام ذاته، والذي ينص على فرض عقوبات على البنك المركزي السوري، لاعتبار إمكانية قيامه بغسيل الأموال، وفرض عقوبات تستهدف الأشخاص الأجانب (أفراد وشركات) الذين يقدمون الدعم المالي والمادي والتقني للحكومة السورية، كما فرض عقوبات على الحكومة السورية والدول التي تدعمها مثل إيران وروسيا لمدة 5 سنوات في مجالات الطاقة والأعمال والنقل الجوي أو قطع غيار الطائرات التي تمد بها الشركات مؤسسة الطيران السورية، أو من يشارك في مشاريع البناء والهندسة التي تقوم بتنفيذها الحكومة السورية، أو التي تدعم صناعة الطاقة في سورية.

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على سورية عقوبات أساسية وثانوية. ففيما يتعلق بالعقوبات الأساسية فهي تتعلق بعقوبات تحظر مزاولة الأعمال التجارية من قبل المواطنين الأميركيين والشركات الأمريكية (باستثناء أنواع معينة من أعمال الإغاثة الإنسانية)، كما تحظر المعاملات المالية التي تمر عبر النظام المالي الأميركي، وبيع السلع الأميركية الصنع إلى سورية.

أما العقوبات الثانوية، فقد توسع فيها الكونغرس الأميركي في أواخر 2019 من خلال إقرار قانون قيصر، وهي عقوبات تحظر معاملات البلدان مع سورية، كحظر تعامل فئات معينة من الشركات الفرنسية، أو الألمانية، أو الروسية مع سورية.

ويتضح مما سبق أن الهدف من ها القانون هو خنق سورية، وإلحاق أكبر قدر من الضرر الاقتصادي بداعميها، وخاصة في لبنان وإيران وروسيا وكل الجماعات والشركات والأفراد التي تمولها.

-العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي

يمكن عد العقوبات الأوروبية من العقوبات الأكثر تأثيراً على الاقتصاد السوري بعد العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك كون سورية قد عمدت منذ العام 2000 على زيادة العلاقات الاقتصادية مع الدول الغربية، أي التوجه غرباً في هذا المجال.

وتمثلت أبرز العقوبات الأوروبية التي فرضت على سورية بما يلي: (مقلد، 2017)

- في 2011/5/25 أوقف الاتحاد الأوربي برنامج التعاون الثنائي بين الجانبين، وجمد المشاريع المدرجة ضمن سياسة الجوار الأوروبي، وفرض عقوبات اقتصادية تضمنت حظر تصدير الأسلحة ومنع الفيزا، وتجميد الأصول وتجميد اتفاقية الشراكة مع الجمهورية العربية السورية، وإيقاف برامج التعاون الثنائي بين الجانبين.

- في آب 2011 جمّد الاتحاد الأوروبي برنامج المساعدة التقنية والمالية الثنائية مع سورية، كما وسع نطاق الإجراءات التقييدية في مجالات النفط والغاز (الطاقة)، والتجارة والبنوك، كما فرض في كانون الأول من العام ذاته، حزمة كبيرة من العقوبات المتعلقة بقطاع النفط والطاقة أيضاً.

- في أيلول 2011، تحت ضغط المملكة المتحدة وفرنسا، وافقت دول الاتحاد الأوروبي على فرض حظر على استيراد النفط السوري، لكن بهدف تلبية الاحتياجات المحلية لإيطاليا عطلت العقوبات مؤقتاً، وسمحت للشركات باستيراد النفط السوري حتى 2011/10/15، في حال كانت العقود موقعة قبل أيلول 2011. فالاتحاد كان يستورد 95% من النفط السوري و40% من الفوسفات وإيطاليا وحدها تستورد 31.5% من واردات النفط الأوروبي.

وبدأ الاتحاد الأوربي بفرض عقوبات على سورية في بداية عام 2011 بعد اندلاع الأزمة السورية، هذه العقوبات تعتبر أضيق نوعاً ما من العقوبات الأمريكية. فهي تفرض قيوداً على فئات معينة من التجارة والاستثمار، كما تشمل عقوبات شاملة على الحكومة السورية وعقوبات محددة الهدف على أشخاص وشركات سورية. غير أنها لا تفرض قيوداً واسعة على التجارة كما تفعل العقوبات الأمريكية، فضلاً عن

ذلك، لا يفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات ثانوية على شركات البلدان الثالثة التي تزاول أعمالاً تجارية في سورية، بل لا يفرض على سورية إلا عقوبات أساسية. وتتمثل الفئات الرئيسية للعقوبات الأوروبية على سورية ما يلي: (كارتر، 2020)

- حظر شراء النفط السوري.
- حظر بيع معدات لتطوير صناعة النفط السورية والخدمات ذات الصلة.
- قيود على الاستثمارات في سورية والحد من قدرة المصارف السورية على العمل في الاتحاد الأوروبي، وتجميد أصول الحكومة السورية في الاتحاد الأوروبي وحظر تعامل الأشخاص والشركات من الاتحاد الأوروبي مع الحكومة السورية، بما في ذلك الشركات السورية المملوكة للدولة.
- تجميد أصول مصرف سورية المركزي لدى الاتحاد الأوروبي وحظر توفير التمويل أو الموارد الاقتصادية، مع جواز مواصلة التجارة المشروعة بموجب شروط صارمة، وحظر تجارة الذهب والماس والمعادن الثمينة مع الهيئات السورية العامة والمصرف المركزي.
- حظر تزويد مصرف سورية المركزي بالعملة بهيئة أوراق وقطع نقدية مسكوكة.
- محاولة منع الدول الأعضاء تزويد الحكومة السورية بمنح وقروض ميسرة جديدة.
- تجميد أصول كيانات وأفراد إما بزعم كونهم مسؤولين أو مرتبطين بالقمع العنيف ضد السكان المدنيين في سورية، أو لكونهم يدعمون الدولة السورية أو يستفيدون منها.
- حظر تصدير تجهيزات أو تكنولوجيا أو برمجيات الهدف الأساسي منها مراقبة أو اعتراض الإنترنت أو الاتصالات الهاتفية.
- حظر الاتفاق أو الدفعات المتعلقة باتفاقيات القروض القائمة بين سورية ومصرف الاستثمار الأوربي، مع تعليق عقود المساعدة الفنية المرتبطة بمشاريع في سورية، وحظر التجارة بالسندات السورية العامة أو السندات المضمونة من قبل الحكومة السورية أو هيئاتها والمؤسسات المالية السورية.
- حظر الاستثمار في صناعة النفط السورية، ويشمل هذا الحظر القروض والسلف، الاستحواذ أو تمديد الاشتراكات وتأسيس المشاريع المشتركة.
- يحظر على المصارف الأوروبية فتح مكاتب أو حسابات في سورية، وبموجب شروط معينة يجوز للدول الأعضاء أن تجيز استثناءات من هذا الحظر.
- حظر تصدير السلع الكمالية إلى سورية، وحظر تصدير وقود الطائرات إلى سورية.

وتعتبر مجموعة العقوبات التي فرضتها المملكة المتحدة على سورية بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي وحتى يومنا الحالي موازية لنظام عقوبات الاتحاد الأوروبي.

ففي الفترة الواقعة بين آب وأيلول، اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات الاتحاد الأوروبي على حظر المستوردات من النفط السوري والاستثمارات الجديدة في صناعة النفط السوري، وهذه هي العقوبات الأكثر تأثيراً على الاقتصاد السوري، كون الاتحاد الأوروبي كان يشتري معظم النفط السوري قبل فرض هذه العقوبات، وفي حزيران 2012، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على البضائع الكمالية وذات الاستخدام المزدوج، ويعتبر الحظر على تصدير البضائع الكمالية واضحاً تماماً، ولكن حظر البضائع ذات الاستخدام المزدوج له تبعات هامة على قطاعي الصحة والمرافق. وتشمل العقوبات الأوروبية أيضاً منع شراء السندات الصادرة عن الحكومة السورية، ومنع البنوك السورية من فتح فروع لها في دول الاتحاد الأوروبي أو الدخول في مشروعات مشتركة مع المؤسسات المالية الأوروبية، ومنع سورية من الاستفادة من التسهيلات المالية والفنية التي قدمها بنك الاستثمار الأوروبي، وهو ما يساهم في إعاقة عملية التنمية في سورية.(السمهوري، 2021)

وبالتالي كان للعقوبات الاقتصادية الأوروبية أثر كبير على الاقتصاد السوري، نتيجة لحجم العلاقات التجارية والاتفاقات المشتركة بينهما قبل العام 2011، حيث تعد من أشد العقوبات تأثيراً على الاقتصاد السوري سلباً بعد العقوبات الاقتصادية الأمريكية غير الشرعية.

-العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل بعض الدول العربية

قررت الدول العربية فرض عقوبات على سورية بعد أن رفضت الحكومة السورية التوقيع على بروتوكول لإرسال مراقبين عرب إلى سورية لحماية المدنيين في سورية، وقد وافقت 19 دولة فيما اعترض عليه لبنان وتحفّظ العراق. وأوصى وزراء المالية والاقتصاد العرب بفرض حزمة من العقوبات على سورية، وقد أقرت في 2011/11/27 عقوبات توزعت على خمس قطاعات اقتصادية وهي: السفر، والتحويلات البنكية، وتجميد الأموال، والقطاع الاستثماري، والتعاملات التجارية. إضافة إلى منع المسؤولين السوريين من السفر إلى الدول العربية الأخرى وتجميد الأرصدة المرتبطة بالحكومة السورية، ووقفت خطوط رحلات الطيران، ووقفت التعاملات مع البنك المركزي والتجاري وتمويل المبادلات التجارية والمالية والحكومية، ومراقبة الحوالات المصرفية، بالإضافة إلى تحويلات العاملين السوريين في الخارج، وتحويلات المنظمات العربية والدولية ومراكز الجامعات وموظفيها، وتجميد المشاريع الاستثمارية.

حيث وافقت جامعه الدول العربية عام 2011 على عقوبات ضد سورية ومن ضمنها تجميد الأصول والحظر على الاستثمارات وشملت العقوبات: (مجموعة مؤلفين، 2013)

١_ قطع العمليات مع مصرف سورية المركزي.

٢_ إيقاف التمويل من الحكومات العربية للمشاريع في سورية.

٣_ حظر على سفر المسؤولين السوريين إلى الدول العربية الأخرى.

٤_ تجميد الأصول المرتبطة بالحكومة السورية.

إضافة إلى ذلك دعت جامعة الدول العربية المصارف المركزية العربية إلى مراقبة التحويلات إلى سورية باستثناء التحويلات المالية الخارجية من السوريين علاوة على ذلك صوتت جامعة الدول العربية على فرض حظر على الرحلات التجارية بين سورية والدول الأعضاء.

وهنا يمكن القول بأن العقوبات التي تؤثر على سورية أكثر من سواها هي تلك التي فرضتها جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، إذ تستهدف هذه العقوبات بشكل رئيس مصادر الإيرادات الحكومية من خلال حظر المعاملات مع الأفراد والشركات والمؤسسات المملوكة للدولة على سبيل المثال، حافظت الجامعة العربية على المقاطعة الاقتصادية التي أعلنتها في 27 تشرين الثاني 2011 والتي تشمل تجميد أصول الحكومة السورية وبعض الأفراد في البلدان العربية ووقف التعاملات مع المصرف المركزي وفرض حظر على سفر عدد من المسؤولين السوريين وإنهاء جميع الاستثمارات التي تدعمها الحكومات العربية ومنعت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي أيضاً الطيران المدني من السفر إلى أو من سورية.(عبود، 2006)

ومما تقدم نجد أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية من مختلف الدول والمنظمات والهيئات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية قد مست كافة جوانب الحياة الاقتصادية، ابتداءً من الفرد وأملاكه وصولاً إلى الدولة ومؤسساتها، وذلك بغية خنقها اقتصادياً وإضعافها وإسقاط نظام الحكم فيها، بحيث تكون هشة غير عصية على كل ما تمليه هذه القوى من قرارات وسياسات لا تتلاءم مع المصلحة والمبادئ السورية. وهو ما عجزت هذه الدول عن تحقيقه رغم كل منعكسات العقوبات الاقتصادية السلبية على واقع الحياة المعيشية في سورية وكل التحديات التي فرضتها هذه العقوبات.

المطلب الثالث: تداعيات العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد السوري

شهد الاقتصاد السوري نتيجة العقوبات الاقتصادية تغيرات في كثير من المؤشرات الاقتصادية، كزيادة معدل التضخم، وارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة السورية) وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الدين الخارجي، والعجز في الميزان التجاري.

فمنذ السنة الأولى للحرب فرضت على سورية عقوبات اقتصادية أدت إلى فقدان مستلزمات إنتاج الصناعات السورية، وفقدان الغذاء والدواء، فتوقفت العديد من المصانع والمعامل والورش، وهرب عدد من أصحاب رؤوس الأموال نتيجة تدهور الوضع الأمني في سورية وارتفعت نسبة البطالة، وازداد عدد الفقراء والمهجرين، وتوقفت معظم المشاريع الاستثمارية، وجرى تدمير ممنهج للبنية التحتية، كقطاعات الكهرباء والمياه وآبار النفط والجسور والطرق الدولية ....الخ.

ومما لا شك فيه أن العقوبات الاقتصادية والمتجددة باستمرار على أي دولة ولا سيما تعدد الدول الفارضة لها تؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية وصحية سيئة.

– تداعيات العقوبات الاقتصادية على القطاع الاقتصادي (الصحي– الناتج المحلي الإجمالي)

على الرغم من وجود الدول الحليفة والصديقة والتي تقف إلى جانب سورية في محاولة للتخفيف من وطأة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، إلاّ أنه لا يمكن أن تمر هذه العقوبات دون أن يكون لها آثار واضحة وسلبية على كافة المستويات الاقتصادية والصحية، وفيما يلي توضيح لأبرز هذه الآثار سواء على المستوى الصحي والاقتصادي.

– تداعيات العقوبات الاقتصادية على القطاع الصحي

مع تحول الأحداث تدريجياً في سورية إلى حرب كارثية أتت على أربعة عقود من التنمية، تعرضت المنشآت الاقتصادية والخدمية الموجودة في البلاد إلى أضرار متباينة الحجم، طالت أبنيتها وتجهيزاتها وخطط إنتاجها، الأمر الذي تسبب بخروج أكثر من 19 معملاً عن الخدمة سرعان ما عاد معظمها تدريجياً للعمل مع استقرار الأوضاع الأمنية، والتي ساعدت كذلك في تشجيع مستثمرين آخرين للحصول على تراخيص إنشاء معامل جديدة، ليصل إجمالي عدد المعامل المرخصة مع نهاية العام 2019 لنحو 92 معملاً ، إلا أنه عملياً ليس هناك سوى عدد قليل من المعامل تعمل بطاقتها الإنتاجية الكاملة بفعل إفرازات الحرب والعقوبات من جهة، ومن جهة ثانية فإن العقوبات الاقتصادية، التي فرضت بشكل تدريجي على البلاد منذ منتصف العام 2011، تركت هي الأخرى تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على هذه الصناعة لجهة الأصناف المنتجة ومصادر موادها الأولية وأسعارها، والتي زادت في آخر قرار صدر عن وزارة الصحة قبل أكثر من عامين بنسبة 5%، وبالتالي فإن كثير من الأسر السورية بات عليها في حالات معينة المفاضلة بين أولوية الإنفاق على تأمين الطعام لأفرادها أو الإنفاق على شراء الدواء، والذي لم تكن نسبته تتجاوز من متوسط إنفاق الأسرة قبل عام ٢٠١١ أكثر من 1.5%.(غصن، 2020)

وحسب منظمة اليونيسيف، خلّف مرور أكثر من عقد من الأزمة السورية أثراً مريعاً على الأطفال والعائلات السورية في مجال الصحة، يتمثل ب: (طعمة، 2021)

• ارتفع سعر السلة الغذائية العادية في العام 2020 أكثر من 230%.

• يعاني أكثر من نصف مليون طفل دون سن الخمس سنوات في سورية من سوء التغذية المزمن.

• حوالي 2.45 مليون طفل في سورية و750 ألف طفل سوري إضافي في الدول المجاورة لا يذهبون إلى المدرسة. 40 في المائة منهم من الفتيات، وحسب البيانات التي تم التحقق منها بين 2011 و2020:

• تجنيد أكثر من 5.700 طفل للقتال – بعضهم لا تزيد أعمارهم عن سبع سنوات.

• تعرض أكثر من 1.300 مرفق تعليمي أو طبي وأفراد طواقمها للهجوم من قبل الجماعات الإرهابية.

• ولا يزال هناك عدد مهول من الأطفال النازحين في شمال غرب سورية، بعد أن اضطرت العديد من العائلات للفرار من العنف عدة مرات، بحثًا عن الأمان بسبب وقوع تلك المنطقة تحت سيطرة قسد برعاية الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والاحتلال التركي لبعض المناطق الأخرى من جهة ثانية بالإضافة إلى بعض الفصائل الإرهابية المسلحة، كما أن أكثر من 75% من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال المسجلة في عام 2020 وقعت في شمال غرب سورية.

وقد تم استهداف المرافق الصحية والعاملون في مجال الصحة على نحو عشوائي خلال الهجمات الإرهابية من قبل المسلحين، وهذا ما أثر سلباً على المدنيين. وقد انخفض توافر الخدمات من حيث الكمية والنوعية انخفاضاً حاداً. وفي عام2018، تعرّضت المرافق الصحية والعاملون في مجال الصحة للهجوم 142 مرة، وهي زيادة كبيرة مقارنة مع عام 2017، وبحلول نهاية عام 2018، فإن 48% من المرافق الصحية تعمل جزئياً أو هي معطّلة بالكامل. ومع أن التصدي للفصائل الإرهابية المسلحة قد انحسر في العديد من المناطق، استمرت الهجمات على المرافق الصحية في عام 2019. وفي عام 2019، ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية الصحية إلى 13.2 مليون شخص في جميع أنحاء سورية مقارنة مع 11.3 مليون شخص في عام 2018. ومع أن الجهود الدولية موجهة نحو تأمين المعونة الكافية، فإن الحالة لا تزال مزرية. وهناك عراقيل تعوق إيصال الإمدادات الطبية الأساسية المنقذة للحياة، ما يؤثر في كثير من الأحيان على السكان الذين هم بأمس الحاجة إليها والمقيمين في مناطق يصعب الوصول إليها. وبالتالي، فإن فرص حصولهم على العلاج ضئيلة (إن وجدت).(الإسكوا، 2020)

ومما تقدم، يلاحظ الأثر الكبير الذي خلفته العقوبات الاقتصادية على القطاع الصحي السوري، من الناحيتين الكمية والنوعية، وهو ما يعد كارثة إنسانية يجب أن تندرج ضمن إطار انتهاك حقوق الإنسان، فضلاً عن الآثار التي خلفتها الأزمة على الصعيد الداخلي، والتي فاقمت الأوضاع سوءاً على الصعيد الصحي الخدمي والإنتاجي.

– أثر العقوبات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي

تأثر الاقتصاد السوري بشدة نتيجة للحرب التي تستهدف سورية منذ العام 2011، وقد زادت العقوبات الاقتصادية الجائرة التي فرضتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية، من التداعيات السلبية لهذه الحرب على الاقتصاد السوري، فقد أدت العقوبات الاقتصادية إلى تراجع كبير وغير مسبوق في الناتج المحلي الإجمالي، فتدهور النمو الاقتصادي السنوي من 5% خلال الفترة (2000_2010) إلى حوالي (10.05%) وسطياً خلال سنوات الأزمة (2011_2018). ويلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 سجل نمواً بنسبة 2.8% في عام 2011، ولكن بدأ الناتج المحلي بالانكماش والتراجع بدايةً من العام 2012، ومع بداية العام 2013 استطاع الاقتصاد السوري تقليص الانكماش، وإن كان بشكل محدود في العام 2013، حيث بلغ الانكماش 26.30%، وصولاً إلى نمو بنسبة حوالي 1.6% في العام 2018، وذلك بسبب تكيف الاقتصاد السوري مع الأزمة وإيجاده للحلول البديلة إن كان لمدخلات أو لمخرجات العملية الإنتاجية، فضلاً عن إعادة النشاط لبعض القطاعات الاقتصادية. (أبو دست، المرعي، 2021).

وتُقدّر الكلفة الاقتصادية للحرب في سورية ب 700 مليار دولار أميركي حتى نهاية العام 2016، وتأخذ الخسائر الاقتصادية السنوية منحى تصاعدياً عاماً تلو الآخر. فقد قُدّرت الخسائر التراكمية منذ بداية الحرب عام 2011 حتى نهاية العام 2015 ب 259.6 مليار دولار، وتشمل 169.7 مليار دولار كخسائر في الناتج المحلي الإجمالي، و89.9 مليار دولار كخسائر في رأس المال، دون احتساب خسائر القوات العسكرية والأمنية، وقد انخفض الناتج المحلي الفعلي للفرد أيضاً بنسبة 45% منذ نهاية العام 2010 حتى نهاية العام 2016، وتقلّص الناتج المحلي الفعلي الإجمالي السوري نسبة 55٪ منذ العام 2010 إلى العام 2015، مع الإشارة إلى أنّ التقديرات الماكرو–اقتصادية قبل الحرب (عام 2010) كانت تُشير إلى نمو في الناتج المحلي بنسبة 32٪، ويعود تراجع الناتج المحلي إلى تراجع محركات النمو، أي تدني الاستهلاك الداخلي والاستثمار والصادرات والإنفاق الحكومي غير العسكري، كما إلى ارتفاع الاستيراد.(الحداد، 2017).

وقد أسفرت الأزمة التي نشبت منذ أكثر من عقد من الزمن عن تحوّل جذري في جميع نواحي حياة المجتمع السوري، حيث إنّ هذه الأزمة فرضت تحديات مستقبلية رهيبة سواء كانت في الإنتاج أو الاستثمار أو التنمية البشرية.

وفيما يتعلق بالتبادل التجاري، فإن الصادرات السورية شهدت انهياراً، من 8.7 مليار دولار عام 2010 إلى 0.7 مليار دولار في عام 2018، مما تسبب باضطرابات في الإنتاج وسلاسل التجارة. ومن العوامل التي ساهمت في هذا الانهيار: الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والعقوبات الاقتصادية التقييدية الأحادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى هروب رأس المال المادي والبشري.(الأمم المتحدة، 2020).

وفي عام 2020 قدر الناتج المحلي الإجمالي بـ17.2ترليون ليرة سورية، أي بزيادة 45% عن مستواه لعام 2019 مقاساً بالأسعار الجارية، ولكن بالأسعار الثابتة سجل الناتج المحلي الإجمالي نسبة نمو سلبي تقدر بناقص 3.9%. وتعد هذه النسبة السلبية أسوأ من متوسط نسبة النمو السلبي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي قدرها صندوق النقد الدولي بناقص 3.1%. وهذا الأمر غير من تكوين الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ.

وبين عامي 2010 و2020 شهدت حصة قطاع الصناعة والتعدين هبوطاً حاداً من 24% إلى 11% متزامناً مع صعود شديد لحصة الخدمات الحكومية من 14% إلى 30%. وكانت سورية قبل الأزمة مصدراً صافياً للنفط، إذ بلغت مساهمة الإنتاج النفطي 9.5% في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 طبقاً للحسابات القومية الرسمية. وكانت الصادرات النفطية أهم مصدر للإيرادات بالعملات الأجنبية. وبعد خسارة حقولها النفطية عام 2013 فقدت الحكومة السورية جزءاً كبيرا من إيراداتها(العيسى، 2022). وبالتالي انعكست العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية بشكل كبير على واقع الناتج المحلي الإجمالي في سورية، والذي وصل إلى أدنى مستويات له في عام 2020، مقارنة بالمعدلات السابقة لهذا العام.

ومما تقدم، يجد الباحث الأثر الكبير والسلبي للعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، التي أخذت كلها تنحو بالاتجاه السلبي منذ بداية الأزمة عام 2011 بسبب فرض العديد من العقوبات المجحفة بحق سورية، والتي كان لها الأثر الأكبر في إلحاق الضرر الجسيم في الاقتصاد السوري.

المطلب الرابع: التحديات التي فرضتها العقوبات الاقتصادية الدولية وسبل تجاوزها

من الطبيعي أن تفرض العقوبات الاقتصادية عدداً من التحديات على الصعيد الداخلي والخارجي للدولة المستهدفة، وذلك كون استهدافها لأي قطاع اقتصادي، من شأنه أن ينعكس على كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، بحكم طبيعة العمل الاقتصادي.

– التحديات على الصعيد الداخلي

أدت العقوبات الاقتصادية عند تأثيرها على القطاع الاقتصادي والاجتماعي إلى فرض مجموعة من التحديات على الصعيد الداخلي في سورية، ومن هذه التحديات، هي إعادة إعمار ما دمرته الحرب من مؤسسات وبنى تحتية، فضلاً عن النقص الحاد في القطع الأجنبي وتردي الحالة الإنسانية نتيجة للفقر والبطالة ورخص اليد العاملة وتراجع سعر الصرف، وانتهاكات حقوق الإنسان الصارخة وغير ذلك من الأمور التي ساهمت بشكل كبير في زيادة حدة التحديات أمام الدولة السورية في التصدي لها.

– التحديات على الصعيد الخارجي

هناك نوعان من التحديات، الأول التحديات الداخلية، والثاني التحديات الخارجية، التحديات الداخلية يمكن التغلب عليها داخلياً، أما التحديات الخارجية هي من أهم هذه التحديات على الإطلاق، في كيفية تجاوز الحصار والعقوبات الجائرة على سورية، وبالتأكيد هنا لا بدّ من اللجوء إلى أصدقاء سورية وحلفائها الذين وقفوا معها طيلة الحرب، لأنهم هم الأكثر قدرة على المساعدة في مواجهة العقوبات، وبالتالي هذا هو التحدي الأول و الأساسي، والتحدي الآخر يرتبط بإمكانات التمويل اللازمة، والتحدي الثالث هو أيضاً تحدي جوهري يرتبط بالزمن و يرتبط بسرعة الإنجاز، وهذا يحتاج كما يعلم البعض إلى إمكانات بشرية كبيرة، وإلى موارد وتقنية وإمكانات فنية عالية، وكما صرحت القيادة السورية مرات عديدة بأنها سوف تعتمد في إعادة الإعمار على إمكاناتها الذاتية بالدرجة الأولى، وعلى أصدقائها وحلفائها الذين ساعدوا في مواجهة الحرب التي تشن عليها، وبالتالي هذا التوجه هو التحدي الأول على المستوى الخارجي، ومن هنا يجد الباحث أن التوجه نحو الأصدقاء سيكون لمواجهة التحديات الثلاثة التي ذكرها.(شاهين، 2018).

ومنه يجد الباحث أنّ التحديات التي أفرزتها العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية على الصعيدين الداخلي والخارجي، ضاربة حق الشعوب في الحياة وتقرير المصير عرض الحائط، غير مبالية في حال الشعب السوري الذي وصل أكثر من 80 بالمائة منه تحت خط الفقر، نتيجة لتردي الأوضاع المعيشية، وانخفاض قيمة الليرة السورية وضعف قدرتها الشرائية، ومنع المعاملات التجارية مع أي جهة حكومية رسمية.

– دور سورية في مواجهة العقوبات الاقتصادية

– على الصعيد الداخلي: (البيان الحكومي، 2020)

- تعزيز مقوّمات صمود الوطن وأمنه: بالتوازي مع الانتصارات العسكرية التي شملت أنحاء الوطن، وحررت أجزاء واسعة.

- السعي لتحسين الوضع المعيشي: من خلال بحث الوسائل المفضية إلى زيادة الدخول (ومنها أجور وحوافز العاملين في الدولة) وفق الإمكانات المتاحة، مع التركيز على تشجيع الإنتاج لتوفير الاحتياجات وتخفيض التكاليف، وعلى تحفيز الاستثمار بأشكاله كافة، لدعم الاقتصاد وزيادة فرص العمل.

- توفير السلع الأساسية واستقرار الأسعار.

- توفير المشتقات النفطية والغاز والكهرباء: يعد النقص في توفر المشتقات النفطية والغازية، وما نتج عنه من تقنين للطاقة الكهربائية، من أهم القضايا التي تؤثر سلباً على حياة المواطن اليومية.

- التصدي لجائحة كورونا.

وتشكل هذه أهم توجهات الحكومة السورية على الصعيد الداخلي لمعالجة الآثار الناجمة عن الأزمة السورية، وما خلفته من عقوبات اقتصادية مفروضة من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، وغيرها من الدول التي عملت على إنهاك اقتصاد الدولة السورية.

– على الصعيد الخارجي

اتجهت الدولة السورية منذ اندلاع الأزمة فيها نحو تعزيز علاقاتها الخارجية مع دول الشرق، ومحاولة الانخراط في تكتل البريكس، وعلى الرغم من توجه سورية قبل اندلاع الأزمة في هذا الاتجاه، إلا أن واقع الأزمة السورية، ساهم في تعزيز وتكثيف سورية في النحو في هذا الاتجاه.

أ_ التوجه نحو الشرق

كان لا بد أن تتجه سورية نحو الشرق الذي أصبح شرقاً متطوراً بعيداً عن التحكم، شرق ينطلق من ثقافات عريقة، وأهداف ترسي الأمن والاستقرار، وتدعو للسلام والتنمية كما هو حال المبادرة الصينية لطريق الحرير "الحزام والطريق" والمبادرات السلمية للاتحاد الروسي والهند وإيران وغيرها من دول الشرق على خلاف الغرب وما خرج منه من سياسات تسببت في دمار وتخريب العالم لاسيما عندما زرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي ليعطل مسيرة التنمية والتقدم فيه، ويشعل الصراعات والنزاعات حتى لا تقوم قائمة للعرب، وتبقى دولهم تابعة للغرب تحفظ مصالحه على حساب شعوبها.(غانم، 2022).

وبالتالي يمثل التوجه نحو الشرق أهم العوامل التي تساهم في الحد من الضرر الناتج عن العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، نظراً لما يكسبه هذا التوجه من نمو وتصاعد في سلم النظام الدولي بقيادة كل من روسيا من جهة، والصين من جهة أخرى.

ب_ الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الدولية (بريكس)

وتعتزم سورية التقدم بطلب الانضمام إلى "بريكس" ومنظمة "شنغهاي، والتقدم أيضاً بطلب للحصول على عضوية منظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة بريكس، ومن المخطط أيضاً الطلب لاقتراح افتتاح بنك "سبيربنك" في الجمهورية العربية السورية".

وبالتالي انضمام سورية إلى منظمة البريكس من شأنه أن يخفف من وطأة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. ذلك كونه يشكل تكتل اقتصادي مناهض للسياسات الاقتصادية الغربية المجحفة بحق الشعوب والمستغلة لإراداتهم وسياساتهم وثرواتهم الباطنية.

الخاتمة:

وأخيراً يجب على الحكومة السورية وضع العديد من الأمور والإجراءات التي يجب اتباعها في مواجهة التحديات التي فرضتها العقوبات الاقتصادية المتخذة ضد سورية بهدف القضاء على الآثار السلبية الناجمة عن هذه العقوبات، أو على الأقل خفض حدتها وتأثيراتها، وذلك من خلال عدد من التوجهات الاقتصادية على الصعيد الداخلي والخارجي.

قائمة المراجع

أولا– الكتب

– حجازين زياد، 2021– العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة المقارنة (إيران وكوريا الشمالية). المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط1، ص 31.

– العيسى خضر، 2022– موجز الموازنة: الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية لعام 2022. منظمة اليونيسيف، دمشق، ص 6.

ثانيا– الرسائل

– شملاوي هشام، 2002– الجزاءات الاقتصادية وأثرها على حالة الإنسان بالعراق. رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 14– 15.

ثالثا– المجلات

– أبو دست قاسم، المرعي مازن، 2021– العقوبات الاقتصادية وتداعياتها على سورية. مجلة جامعة البعث، المجلد 43، العدد 17، سورية، ص 99– 103.

رابعا– الدراسات

– مجموعة مؤلفين، 2013– الأزمة السورية...الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية. المركز السوري لبحوث السياسات، ص84.

– مركز كارتر، 2020– العقوبات الأمريكية والأوروبية على سورية. جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 11– 13.

– مقلد حسين طلال، 2017– استراتيجية الاتحاد الأوروبي من الأزمة السورية. مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، ص 9– 10.

خامسا– المواقع الإلكترونية

– الأمم المتحدة، 2020– سورية: 442 مليار دولار حجم الخسائر الاقتصادية بعد ثماني سنوات من الحرب، 2020/9/23، موقع الأمم المتحدة الرسمي، على الرابط التالي:
https://news.un.org/ar/story ، تاريخ الزيارة: 2024/6/5.

– البيان الحكومي أمام مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية، موقع رئاسة مجلس الوزراء الرسمي، 2020/9/20، على الرابط التالي:
http://www.pministry.gov.sy/contents/17170، تاريخ الزيارة: 2024/6/5.

– الحداد جورج عازر، 700 مليار دولار: خسائر وانعكاسات الحرب على الاقتصاد السوري، 2017/8/28، موقع المفكرة القانونية الالكتروني، على الرابط التالي: https://legal–agenda.com/، تاريخ الزيارة: 2024/6/5.

– السمهوري محمد، احتمالات انهيار الاقتصاد السوري بعد العقوبات، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2021/2/10، على الرابط الالكتروني التالي: http://rcssmideast.org، تاريخ الزيارة: 2024/6/5.

– شاهين فداء، اقتصاد سوري: ثلاث تحديات أساسية تواجهها سورية في إعادة الإعمار وإحياء الاقتصاد، 2018/2/6، موقع سبوتنيك عربي الالكتروني، على الرابط التالي: https://sputnikarabic.ae/20180206، تاريخ الزيارة: 2024/6/5.

– طعمة جولييت، بعد 10 سنوات من النزاع في سورية، تقرير صادر عن منظمة اليونيسيف، 2021/3/10، عمان/ نيويورك، على الرابط التالي: https://www.unicef.org/ar، تاريخ الزيارة: 2024/6/5.

– عبود سامر، العقوبات الاقتصادية على سورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت: لبنان، 2012/6/20، على الرابط التالي: http://www.carnegie-mec.org

– غانم عبد الحميد، التوجه شرقاً.. استراتيجية ومصلحة سورية، صحيفة الثورة، 2022/6/26، على الرابط التالي: http://thawra.sy/?p=350598

– غصن زياد، كيف تؤثر العقوبات الاقتصادية سلباً على القطاع الصحي في سورية: الصناعات الدوائية أنموذجاً، موقع المدرسة اللندنية للاقتصاد والعلوم السياسية، 2020/4/16، على الرابط التالي: https://blogs.lse.ac.uk/crp

The repercussions of international economic sanctions upon Syrian economy between (2011-2020)

Challenges and prospects

Dr.Jinan Yosef

Abstract

The Syrian economy was greatly affected after 2011, as a result of the illegal economic sanctions imposed on Syria by many countries and organizations around the world, crowned by the economic sanctions imposed by the United States of America since the first days of the outbreak of the war. In addition to the sanctions imposed by the European Union, Arab countries and others, as well as the internal effects or causes that increased the severity of the crisis, such as terrorism and extremist groups, the migration of Al-Qaeda to it, the occupation of some lands by foreign forces, the destruction of industrial cities and tourist facilities and others.

From this standpoint, the research is based on the repercussions of international economic sanctions on Syria during the period (2011-2020), as the aim of this research is to analyze the forms of economic sanctions and demonstrate their impact on some economic sectors, in addition to presenting the most important challenges posed by economic sanctions and proposing solutions to confront them.

Keywords: Syrian economy - international economic sanctions - confronting international sanctions.